الغائب لحكايات التي لا تخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحكايات الاخبارية
ويطلقون السكوت على الجزم كذف الحكاية قوله حيث قال العلامة رحمه الله قد
يأتيه فيه بالفرق بين جامعه الى دعاية معه قال والكنايات الاولى
ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قال والاحوط
حيث انها ليست اسماء منها قال المصنف قدس سره على سائر الجنايات لا فليس في شرح
منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس الحكاية قسما الا اقسام وعلى بنائه
احتياج الى الحصر اذ تقدم يمكن عنه قال ما وضع اي الاسم وضع فلا يرد
النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان انا وفي اياي مثلا
ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمتكلم
من قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات
من لواحقها اللاحقة الا ان يقال ان ايا بلزوم تلك اللواحق فهو باعتبار تلك
اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا عنه بانه منزلة لفظي
وتلك اللواحق لتعين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله
بلفظه المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما
ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق
لان المراد بالمتكلم والمخاطب في انهما ولفظي المتكلم والمخاطب موضوعان
للمفهوم وتقييد الحيثية بهالك يخرج زيدا اذا عبر المسمى به زيد عن نفسه
بزيد او حسن عليه حال المخاطب منهم فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي
ما دل او بطريق الكناية وقال بهذا اخرج لفظي المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان لما صيغة وحرفيا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية
فلا يرد ان اللفظ انما موضوع لها صيغة للمتكلم بناء على ان الاثرة مع النوع

فدبر

فدبر المشترطون قد تجوز للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب يعني ما ليس مشكلا من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث
انه مخاطب ولهذا لا يقول بتميم كلهم نظرا الى اصل المادة ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز بتميم كلكم
لان يا ادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة ان قيل الفاء اريد الوضع بطريق الكناية لم
خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله مقدم وهلا في الحد بناء على
ذلك التفسير فلما لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا
فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي لما اعلم ان تفسير
التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من
اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي
بها التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان
تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف درايته فانه جعل
جعل الالفاظ قسيم التقديري كما مر في بيان حكم معرب وبيان الاعراب
بما يقول القائل ان يقول الا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة
بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعاهدية قبيل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان الشمول حاصل لا في جعل العاهد في حكم الذكر
واما التقدم تحقيقا لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا
الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا
ان تقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم
المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما فهو من

Copyright © King Saud University